

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨١٣

الأربعاء، ٧ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

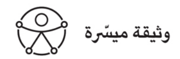
نيويورك

الرئيس	السيد دور ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ربكين
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/587)





21-18132 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن التعازي بوفاة رئيس هايتي

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية، باسم أعضاء مجلس الأمن، أن أعرب عن حزننا لوفاة فخامة السيد جوفينيل مويس، رئيس جمهورية هايتي. إن أعضاء المجلس يشعرون بصدمة عميقة لاغتيال الرئيس مويس في وقت سابق اليوم في بورت – أو – برانس، ويساورهم القلق إزاء صحة السيدة الأولى مارتين مويس، التي أُطلق عليها النار أيضا أثناء الهجوم. ويعرب أعضاء المجلس عن تعاطفهم الصادق مع أسرة الرئيس وحكومة هايتي وشعبها.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2021/587)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة ريتا كيبامبي، نائبة رئيس مختبر البيولوجيا الطبية، عيادة نغاليما، كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/587، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالفرنسية*): إنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم لعرض تقرير الأمين العام (S/2021/587) عن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتقديم لمحة عامة عن الحالة الراهنة في البلد. وما زلت مقتنعة بأنه على الرغم من التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية الخطيرة، لا تزال الفرص التي تكلمت عنها في آخر إحاطة لي قائمة (انظر S/2021/316).

وما يربط بوضوح العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في البلد بالمغادرة النهائية للبعثة هو خطة عمل الحكومة، التي تشمل عناصر حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة، وبرنامجا جديدا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية، فضلا عن الالتزام بإجراء انتخابات وطنية ومحلية في عام ٢٠٢٣.

وخطة العمل، التي اعتمدتها الجمعية الوطنية في ٢٦ نيسان/ أبريل، شملت أيضا تنصيب الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء جان ميشيل ساما لوكوند كيينغي. وتضم الحكومة الجديدة ١٥ امرأة في مناصب وزارية، وهو ما يمثل ٢٧ في المائة من مجموع هذه المناصب. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا مقارنة بالحكومة السابقة. وتعيين أول امرأة محافظة لمصرف الكونغو المركزي مثال آخر على هذا الاتجاه المشجع.

وفي هذا السياق، وكما طلب المجلس، عملت مع رئيس الوزراء لإنشاء فريق عامل مشترك بين الحكومة والبعثة والوكالات ذات الصلة. وسيدعم الفريق العامل، الذي أنشئ في ٥ تموز/يوليه، تنفيذ خطة عمل الحكومة وسيشرف على العملية الانتقالية للبعثة. وتتمثل مهمته الأولى في وضع خطة انتقالية تقدم إلى المجلس في أيلول/سبتمبر. وستسهم أنشطته أيضا في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

وسيتوقف تنفيذ خطة عمل الحكومة إلى حد كبير ليس على تعبئة الموارد اللازمة فحسب، ولكن أيضا على استقرار الائتلاف السياسي الجديد الذي تم تشكيله في نيسان/أبريل – اتحاد الأمة المقدس. وفي هذا الصدد، يجب ألا تصرف المناورات السياسية فيما يتعلق بالتحضيرات لعملية انتخابات عام ٢٠٢٣ وإدارتها الانتباه عن إجراء الإصلاحات الضرورية.

ولا يسعني أن أشدد بما فيه الكفاية على أهمية ضمان إجراء انتخابات عام ٢٠٢٣ في الإطار الزمني الدستوري. ومن الضروري، في الواقع، التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن تعيين مسؤولي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ثم بشأن إصلاح قانون الانتخابات. وأشجع قادة المؤسسات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنيين على العمل معا لطمأنة البلد بشأن التنظيم الموثوق والمستقل للعملية الانتخابية لعام ٢٠٢٣. كما أؤكد على ضرورة تنظيم انتخابات شاملة للجميع وسلمية، مع إدراك العواقب الخطيرة المحتملة لنقاش مثير للخلاف حول الجنسية. ولذلك فإن تشجيع التنفيذ الكامل لخطة عمل الحكومة هو محور تركيز مساعي الحميدة حاليا.

(تكلمت بالإنكليزية)

لا تزال الحالة الأمنية في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية تشكل مصدر قلق بالغ. وأسفر ثوران بركان جبل نيراغونغو في ٢٢ أيار/مايو – الذي أدى إلى حركة سكانية كبيرة – إلى زيادة تفاقم مواطن الضعف القائمة في المناطق المحيطة بغوما. ومن تفجيرات القنابل مؤخرا في بيني إلى أعمال العنف الأخرى المستمرة وهجمات تحالف القوى الديمقراطية في كيفو الشمالية، فضلا عن التوترات بين القبائل في إيتوري وفي منطقة الهضاب العليا في كيفو الجنوبية، لا يزال المدنيون عرضة لتهديد خطير من هجمات الجماعات المسلحة وجراء السياق الأمني الأوسع نطاقا. وإذ تعتمد العملية الانتقالية للبعثة إلى حد كبير على عودة السلام والاستقرار إلى هذه المناطق، أعتقد أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل أن تتمكن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الانسحاب بشكل مسؤول.

وتواصل البعثة تنفيذ استراتيجية كلية للتصدي للتحديات الأمنية في الشرق، تشمل حفاظ القوات على وضع يتسم بالقوة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأن إعادة تشكيل وتعزيز لواء التدخل التابع للقوة يمضي في مساره الصحيح مع نشر قوة الرد السريع التنزانية في أيار/مايو ووصول قوات الرد السريع الثلاث المتبقية في المستقبل القريب. وبالمثل، تلقت قدرة البعثة على جمع المعلومات التكتيكية ذات الصلة دفعة قوية، حيث وصلت وحدة الاستخبارات التكتيكية الآن إلى كامل طاقتها التشغيلية وتم نشر مفرزة تابعة لوحدة تحليل التهديدات حسب مواقعها الجغرافية في بيني، كيفو الشمالية. وقد أدى ذلك بالفعل إلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دعما للعمليات ضد الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، يدعم لواء التدخل التابع للقوة منذ يوم الاثنين تدريب ١ ٧٠٠ جندي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة إيتوري، ونأمل أن يسهم ذلك في تعزيز حماية المدنيين في المنطقة.

بيد أن الوسائل العسكرية وحدها لا يمكن أن توفر حلولا دائمة. فبدون استعادة سلطة الدولة، بما في ذلك الإدارة المدنية المحلية، وخطة إصلاح مجدية لقطاع الأمن، ومصالحة المجتمعات المحلية، من غير المرجح أن نرى تقدما مستداما. ويجب أن تركز الإجراءات المتخذة على الاحتياجات العديدة الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة جهاز الأمن، ومعالجة التحديات الكامنة المتعلقة بالإصلاح الزراعي وتحسين إدارة قطاع التعدين.

والحل، مرة أخرى، يقع على عاتق الحكومة الكونغولية. ويسعدني أن أبلغكم بأن الرئيس سن الإطار القانوني لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار في ٥ تموز/يوليه وأن البعثة وضعت مشروع استراتيجية لدعم تفعيله، مع التركيز بوجه خاص على نزع سلاح المقاتلين الوطنيين والأجانب الناشطين في إيتوري

وكيفو وطنجانيقا وتسريحهم وإعادة إدماجهم، استنادا إلى الدروس المستفادة من التجارب السابقة. والواقع أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار يشكل أحد المجالات ذات الأولوية للفريق العامل المشترك المنشأ حديثا مع الحكومة.

وفي الوقت نفسه، تسرع البعثة أيضا من مشاركتها السياسية في مناطق النزاع، بما في ذلك تواصلي مؤخرا في سياق العنف المستمر بين المجتمعات المحلية في منطقة الهضاب العليا في كيفو الجنوبية. وفي هذه المقاطعة، ندعم الحكومة في دفع عملية سياسية أوسع لدعم الاستقرار، ستشمل اجتماعات تعقد بين حكام كيفو الجنوبية وحكام المناطق المجاورة في رواندا وبوروندي، إلى جانب منتديات تجمع بين ممثلي النساء والشباب والقطاع الخاص. ومن خلال الاستفادة من شراكاتنا الإقليمية، يجري ذلك بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وستظل الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار أداة هامة لدعم هذه الجهود.

وهذا جزء من نمط أوسع مشجع للحد من التوترات السياسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها، وهو ما ظل من أولويات الرئيس تشيسيكيدي منذ توليه منصبه. وبصفة خاصة، فقد انتقلت العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا إلى مرحلة جديدة، كما يتضح من الاجتماعات الأخيرة بين الرئيس تشيسيكيدي والرئيس موسيفيني، ثم مع الرئيس كاغامي. ويحدوني الأمل في أن يوفر ذلك نقطة انطلاق لتحقيق استقرار سياسي أوسع نطاقا في منطقة البحيرات الكبرى.

وتحقيقا لهذه الغاية، أعمل سويا مع المبعوث الخاص هوانغ شيا، وكذلك مع الشركاء الإقليميين والقاريين، لإيجاد حلول غير عسكرية لمسببات النزاع عبر الحدود. والاجتماع الرابع لرؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن بشأن نهج إقليمي شامل لتحييد القوى السلبية – الذي عقد في جو مفتوح وودي في بوروندي أمس – دليل على هذا التطور الإيجابي.

ولا تزال حالة الحصار التي أعلنت في كيفو الشمالية وإيتوري في ٦ أيار/مايو سارية المفعول بعد موافقة البرلمان على التمديد. وما زلنا نتواصل مع السلطات المدنية والعسكرية بشأن هذه المسألة، وقد أكدنا، بصفة خاصة، ضرورة الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تنفيذ هذا التدبير. ومن هذا المنطلق، لا تواصل البعثة تقديم الدعم للعمليات العسكرية في امتثال صارم لسياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل تسعى أيضا إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية، وتعزيز قطاع العدالة، واستهلال إجراءات قانونية بشأن أي انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكب أثناء حالة الحصار.

(تكلمت بالفرنسية)

وتعمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بشكل وثيق مع الحكومة لوضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي ستوضع على أساسها الخطة الانتقالية للبعثة. وهذه فرصة للأمم المتحدة لتحسين معايير مساعدتها لأولويات الحكومة في مجال السلام والتنمية واتخاذ الخطوات اللازمة لخفض البعثة تدريجيا في ظل ظروف واضحة. وفي هذا الصدد، وتمشيا مع الاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي للبعثة، أوقفت البعثة أنشطتها في منطقة كاساي في ٣٠ حزيران/يونيه. ويشارك فريق الأمم المتحدة القطري بنشاط، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين، في تنفيذ برامج لدعم بناء السلام بما يتماشى مع الأولويات التي حددتها السلطات الكونغولية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وباختصار، أرى المهام الأولية المباشرة التي تنتظرنا على النحو التالي. أولا، هناك حاجة إلى دعم تنفيذ برنامج عمل الحكومة دعما فعالا. ثانيا، يجب أن نكثف المساعي الحميدة لتشجيع تهيئة الظروف التي تسمح بإجراء انتخابات عام ٢٠٢٣ في الوقت المحدد وبطريقة توافقية.

ثالثا، ثمة حاجة لتكثيف التعاون السياسي في السعي إلى إيجاد حلول غير عسكرية للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع زيادة الضغط على الجماعات المسلحة بواسطة إبقاء القوة في وضعية أنشط. رابعا، يجب التوصل إلى اتفاق مع الحكومة بشأن مجموعة من المعايير المرجعية التي تربط بوضوح برنامج عمل الحكومة مع تعديل وجود البعثة.

وأطلب الدعم الكامل من المجلس في هذا الصدد وأشكر الأعضاء على مشاركتهم المستمرة في تحقيق السلام والاستقرار في البلد.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيامبي.

السيدة كيامبي (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بشأن التحديات التي تواجهها المرأة منذ بداية الجائحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخاطب المجلس بصفتي طبيبة؛ وجهة فاعلة في المجال الاجتماعي، من خلال مؤسسة ميجي (MEJI)، التي أشارك في رئاستها؛ وبصفتي امرأة.

لقد تمكنا، من خلال مجموعة متنوعة من التجارب، من تحديد الصعوبات الرئيسية التي واجهتنا أثناء إدارة أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على المستويين المهني والأسري على حد سواء، وهي الصعوبات التي جعلت من هذه الإدارة محنة يومية هائلة. وفي مواجهة هذه التحديات، نهضت النساء في مواجهة كوفيد-١٩ على الرغم من قلة أعدادهن، وعلى الرغم من التحيز ضدهن، وعلى الرغم من الخوف من الموت.

وأود أن أخبر المجلس عن هؤلاء البطلات، هؤلاء اللائي يعملن في الظل وينقذن الأرواح بعملهن الشجاع. ونحن نروي هذه القصص لأننا نعتقد أن المجتمع الدولي، الممثل هنا، يمكنه، بل ويجب عليه، أن ينخرط عن طريق قرارات مُحكمة تهدف إلى تحسين نظم الرعاية الصحية والتعليمية في مجتمعاتنا.

أود أن أخبركم عن غودليف وتيريز، اللتين تتوليان مسؤولية مكافحة العدوى والوقاية منها في أحد أكبر مراكز مكافحة كوفيد في مقاطعة كينشاسا، وهي عيادة نغاليما. فقد شهد ذلك المركز تلوثا واسع النطاق تعرض له موظفو الرعاية الصحية بسبب الافتقار إلى معدات الوقاية الملائمة. وقد أصيبت عشر ممرضات من نفس الوحدة بسبب مريض مجهول مصاب بكوفيد. فاستنفرت النساء، ونظمت غودليف وتيريز، في غضون شهر، تدريبا تسلسليا لأكثر من ٣٠٠ موظف من موظفي المستشفى. وبعد ذلك، لم يعد لدينا مزيد من التلوث على مستوى وحدات الرعاية.

وهذا يوضح ما يلي.

أولا، نحن لا نعاني فقط من مشاكل خطيرة فيما يتعلق بمعدات الوقاية الشخصية، بل وكذلك من مشاكل التواصل في مجتمعاتنا المحلية. فالناس لا يصدقون بحقيقة المرض ولا يثقون في اللقاح. ويخفي الكثيرون الأعراض التي تظهر عليهم ولا يحترمون التباعد الاجتماعي. ونتيجة لذلك، يصاب أضعف الناس بأضرار خطيرة ويموتون.

ثانيا، لا تزال التحديات اللوجستية الرئيسية المرتبطة بإدارة الرعاية تتمثل في توافر الأكسجين وسيارات الإسعاف والأدوية وأجهزة مراقبة القلب. وهذه سلع نادرة نحتاج إلى دعم عاجل لتوفيرها. وقد اتخذ البنك الدولي مؤخرا خطوات لكفالة توافر الأكسجين لدى مستشفيات ريبوست. بيد أننا نشهد صعوبات في توصيل ذلك الأكسجين بسبب نقص الاسطوانات الفارغة ونقص وسائل النقل. وثمة حاجة ملحة لإنتاج الأكسجين داخل المستشفى.

إن أهم درس تعلمناه هو أن نظام الرعاية الصحية الوطني لا يزال غير مستقر وغير قادر على استيعاب ولو أدنى صدمة. وكانت النساء، وهن غالبية العاملين في مجال الرعاية الصحية، الأكثر تضررا.

ولم تكن النساء بطلات فحسب، بل وضحايا رئيسيات للجائحة أيضا. فقد كان لكوفيد-١٩ أثر سلبي بشكل خاص على نوعية التعليم وعلى الأسر. وثمة أمثلة كثيرة على الأطفال الذين يواجهون صعوبات.

فخلال جائحة كوفيد، لم يكن الآباء ولا المعلمون مستعدين للتعلم عن بعد. فما هو مستوى التعليم الذي نقدمه لأطفالنا، مثل مارتا، وهي فتاة تبلغ من العمر ١٤ عاما في الصف الثالث من المدرسة الثانوية، التي لم تعد تدرس الرياضيات على الرغم من استمرارها في الذهاب إلى المدرسة؟ أيُّ مستقبل نتوسمه لهم، وخاصة لهؤلاء الفتيات؟

إن بلدنا يفشل في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويلزم إيجاد حلول عاجلة لتحسين نوعية التعليم تمكن الأسر من العمل مع أطفالها بالتعاون مع المدارس، وأن تبقى المدارس على اتصال مستمر مع تلاميذها. وسيكون ذلك ممكنا إذا اعتمدنا وسائل الدعم الإلكتروني للتدريس.

وختاما، إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أصلا، فمن واجبنا أن نتعلم من الأزمات التي نواجهها وأن نضع استراتيجيات مبتكرة للتنمية المستدامة. ولذلك نأمل أن يتمكن المجلس من تقديم دعم حقيقي وفعال ودائم في إدارة الجائحة، وفي حياة مجتمعاتنا المحلية، وفي مساعدة النساء اللائي يشكلن محور الحياة الأسرية في أفريقيا. كيف ذلك؟ من خلال تعزيز نظام الرعاية الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل كفالة الحصول على الرعاية الجيدة وسلامة المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية، وتمويل البحوث الطبية من أجل الإنتاج المحلي لمستلزمات الرعاية الصحية والأدوية، وتعزيز نظام الاتصالات وتكييفه مع واقع شعبنا، وأخيرا، عن طريق إنشاء هياكل الدعم التعليمي التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية بدءا من المدرسة الابتدائية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيدة كيبامبي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة كيبامبي بوصفها ممثلة المجتمع المدني. وأرحب كذلك بممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

إن الحالة السياسية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إيجابية بوجه عام. وقد رحبت الصين بالتشكيل السلس للحكومة الجديدة واعتماد برنامج عملها الذي مدته ثلاث سنوات. وتدل هذه التطوارت على العزم الراسخ من جانب الرئيس تشيسيكيدي وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحفاظ على الاستقرار الوطني، وتعزيز الإصلاحات، وتحسين سبل عيش الناس، وتعزيز قدرات على الحوكمة. وتتوقع الصين من جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتحد كطرف واحد وأن تعمل معا لتحقيق تلك الأهداف.

ولا تزال الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قاتمة، مع استمرار العنف المسلح بلا هوادة. والأمل معقود على أن تعزز حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية حتى يتمكن المسلحون من إلقاء أسلحتهم وإعادة الاندماج في المجتمع والتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للنزاع والعنف.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لبلدان المنطقة أن تعزز التعاون من أجل التصدي بصورة مشتركة للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتداولها ومنع انتقال الأسلحة والذخائر والمقاتلين عبر الحدود.

وقد بذلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى جهودا هائلة للنهوض بتسوية المسائل الأمنية في كيفو الجنوبية وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة. وتشيد الصين إشادة كبيرة بتلك الجهود وتأمل في أن تعمل مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة معا بشكل وثيق لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة على الاستجابة بشكل شامل للتحديات الأمنية السائدة.

ونتيجة لآثار الانفجار البركاني لجبل نيراغونغو وجائحة فيروس كورونا ووباء الإيبولا، تواجه الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات خطيرة. ولاحظت الصين أن صندوق النقد الدولي وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قد وقعا برنامجا ائتمانيا ذا صلة. ونأمل أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته بتقديم المساعدة، ومساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إعادة بناء اقتصادها، وتحسين سبل عيش الناس والحالة الإنسانية، وتعزيز قدرة البلد على التصدي للأوبئة والكوارث الطبيعية.

وقد قامت البعثة، بقيادة الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا، بالكثير من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتود الصين أن تتقدم بالشكر للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة على مساهماتها. ومن المأمول أن تعزز البعثة قدرتها على الحماية وتعزيز التواصل مع الشعب من أجل زيادة ثقته ودعمه للبعثة.

وقد انسحبت البعثة بالفعل من مقاطعات كاساي وفقا لخطة خفضها التدريجي. ونأمل أن تزيد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكيانات منظومة الأمم المتحدة في الميدان مساهمتها في بناء السلام.

وفي الآونة الأخيرة، هوجم وقُتل أحد حفظة السلام في ملاوي. وتدين الصين بشدة الهجمات على حفظة السلام وتدعو إلى تحسين حماية وسلامة وأمن حفظة السلام وفقا للقرار ٢٥١٨ (٢٠٢٠).

ستواصل الصين دعم جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، وهي مستعدة للعمل مع جميع الأطراف لتقديم مساهمات إيجابية في إحلال السلام والاستقرار والتنمية في البلد.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، تونس وكينيا والنيجر، وكذلك سانت فنسنت وجزرغرينادين مجموعة (٣+١).

لقد علمت مجموعة (٣+١) بحزن شديد خبر اغتيال فخامة السيد جوفينيل موييس، رئيس جمهورية هايتي، وإصابة زوجته بجروح. ونندين إدانة قاطعة ذلك العمل الشنيع، ونتطلع إلى إجراء تحقيق سريع في هذه المسألة حتى يمثل الجناة أمام العدالة.

نعرب عن تعازينا القلبية لأسرة الرئيس موييس، وأيضا لحكومة وأبناء شعب هايتي ومنطقة البحر الكاريبي على خسارتهم الكبيرة. نتوجه بدعائنا وقلوبنا نحو إخواننا وأخواتنا الهايتيين خلال هذه الفترة الصعبة. وتعرب مجموعة (٣+١) عن تضامنها مع شعب هايتي، ونضرع إلى الله أن يهب أسرة الرئيس مويس، وحكومة وشعب هايتي الصبر، والقوة والثبات للتخفيف عليهم في مصابهم الأليم في وقت الحزن والحداد هذا.

وتشكر مجموعة (٣+١) السيدة بينتو كيتا على إحاطتها عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتثني عليها لالتزامها بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نشكر السيدة ريثا كيبامبي على إحاطتها. ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لولاية البعثة واستجابتها الفعَّالة لبيئة عملها الديناميكية.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تزداد سوءا بسبب العنف المستمر، وتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وتدفق اللاجئين الذين فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

نثني على الحكومة لاستجابتها الإنسانية العاجلة لضحايا الانفجار البركاني في جبل نيراغونغو. ونحض جميع الشركاء الدوليين على تقديم الدعم اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقر مجموعة (٣+١). بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي للصراع المتواصل، وأعمال القتل،

والانتهاكات الجسيمة التي تحدث في الأجزاء الشرقية من البلد، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ في المقاطعات الشرقية المتأثرة بالصراع، كما ورد في آخر تقرير للأمين العام (S/2021/587).

نؤيد استمرار تعاون البعثة مع الأجهزة الأمنية الحكومية في مكافحة الجماعات المسلحة. وندعو إلى تكثيف التخطيط المشترك والعمليات التكتيكية، بما في ذلك عن طريق نشر القدرات الاستخبارية، والمراقبة للكشف المبكر عن التهديدات المحتملة لنشاط العناصر المسلحة. ونحث الأمم المتحدة والشركاء في مالي والتقنيين على دعم تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المسؤولة عن سيادة القانون والأمن والتنمية الشاملة بغية تهيئة بيئات آمنة تفضي إلى السلام المستدام.

وترحب مجموعة ٣+١ بوضع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج والاستقرار في المجتمعات المحلية في برنامج عملها للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. ونقر أيضا بإنشاء فريق اتصال وتنسيق مكلف بالإشراف على النُهج غير العسكرية الرامية إلى الخلاص من القوات المعادية في منطقة البحيرات الكبرى.

تشدد مجموعة (٣+١). على أهمية برامج نزع السلاح، والتسريح، والإعادة إلى الوطن التي تقدم حلولا شاملة للمقاتلين السابقين وتعزز قدرة المجتمعات المضيفة لهم على الصمود. وفي هذا الصدد، نقدر دور البعثة في نزع سلاح أكثر من ١٢٠ مقاتلا من المقاتلين الكونغوليين السابقين الذين انفصلوا عن جمهورية الكونغو، وتقديم الدعم لإعادة إدماجهم.

بالنظر إلى الخروج والخفض التدريجيين لبعثة منظمة البعثة من مقاطعتي كاساي، وكاساي الوسطى وتنجانيقا، من المهم للغاية وضع وتنفيذ خطة انتقالية تستلزم، في جملة أمور، تأدية مهام ذي شأن من قبيل شبكات الإنذار المبكر إلى الحكومة المضيفة. وينبغي استكمال عمليات الانتقال بجهود بناء السلام التي تركز على مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع للحيلولة دون الارتداد إلى النزاع.

ويساور مجموعة (٣+١). قلق بالغ إزاء تزايد حوادث العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والأطفال، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندين بشدة تلك الأعمال الفظيعة وندعو إلى مضاعفة الجهود لحماية المدنيين وضمان تقديم المتورطين إلى العدالة. إن الاستخدام العشوائي المتزايد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من جانب جماعات مسلحة مثل القوات الديمقراطية المتحالفة لمهاجمة المدنيين وموظفي الأمم المتحدة أمر مثير للقلق. وندعو إلى اتخاذ تدابير صارمة لمنع هذه الجماعات المسلحة من الوصول إلى مكونات صنع الأجهزة المتفجرة اليدوية.

وينبغي للحكومة أن تواصل تعزيز قطاعها القضائي للدفاع عن حقوق الإنسان تماشيا مع سياستها القائمة على عدم التسامح مطلقا إزاء العنف القائم على نوع الجنس. وتحقيقا لهذه الغاية، نحض الشركاء الدوليين على تقديم الدعم لبناء قدرات مؤسسات الدولة ووكالاتها ذات الصلة.

تؤكد مجددا مجموعة (٣+١) التزامها بمبدأ الولاية الاحتياطية الوارد في نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. ونسلم بالدور المهم للمنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، في دعم الوساطة والحوار وتعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامين.

إن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ككل لم يستفد من الموارد الطبيعية الهائلة لبلده. بيد أن الجماعات المسلحة والميليشيات وغيرها من القوات المعادية متحمسة للغاية للوصول إلى تلك الموارد الطبيعية. ثم تعمل على نقل العائدات غير المشروعة إلى بلدان متعددة. وبهذه الطريقة، أصبحت الثروة الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية محركا للصراع والعنف وعدم الاستقرار بدلا من التنمية والازدهار.

إذا قُدر لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن تنعم بالسلام المستدام، فلا بد من تغيير دور الموارد الطبيعية: أولا، بتعزيز وجود الدولة في المناطق الغنية بالمعادن؛ وتعزيز تنمية الموارد الطبيعية. ثانيا، ضمان قدرة الوكالات المعنية على إدارة سلسلة استخراج الموارد الطبيعية

بأكملها؛ وثالثا، تحويل العائدات المتراكمة إلى برامج وطنية للتنمية وبناء السلام.

ومن هنا، نسلم بالدور المهم للتعاون الإقليمي في تعزيز تنفيذ أحكام اتفاق أديس أبابا الإطاري، بما في ذلك أدوات التنفيذ مثل إعلان لوساكا لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى. لذلك، نرحب بالزيارات الأخيرة التي قام بها رؤساء دول كينيا، ورواندا، وأوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونعتبرها خطوات إيجابية في ذلك الاتجاه.

نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشجع استمرار النُهج الإقليمية، مثل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المتاخمة، للتصدي لذلك الخطر. وبما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تحرز تقدما في تلك المجالات، ينبغي للمجلس أن يولي الاعتبار الواجب لطلب إلغاء شرط الإخطار المسبق لحصول الحكومة على الأسلحة.

في الختام، نؤكد مجددا دعمنا الثابت لقوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى توفير الأمن للسكان المدنيين، ودعم تعزيز مؤسسات الدولة الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في سعيهما إلى تحقيق السلام المستدام والازدهار الاجتماعي والاقتصادي.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بنتو كيتا، على إحاطتها عن آخر تقرير للأمين العام (S/2021/587)، وكذلك أشكر السيدة ريتا كيبامبي على أفكارها النيرة. وأرحب أيضا بحضور ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لجلسة اليوم.

رغم التحديات القائمة، توضح التطورات السياسية التي شهدتها الأشهر الأخيرة الالتزام الثابت لقيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمضي قدما في برنامج الإصلاح. ونرحب بتشكيل ائتلاف جديد وتنصيب حكومة جديدة.

إن تمثيل المرأة في مجلس الوزراء بنسبة ٢٧ في المائة هو في الواقع تطور إيجابي. واعتماد برنامج العمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ والتشريعات المتعلقة بإصلاح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قد أنعش الآمال أيضا. ونقدر التقدم المحرز صوب إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣. ولا يزال المناخ السياسي نابضا بالحياة، وهذا مؤشر صحي. ونأمل أن يواصل الائتلاف الحاكم والمعارضة العمل على الحد من التوترات السياسية والتصدي للتحديات التي تواجه البلد حاليا.

ولا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية، مصدر قلق بالغ. وقد تعرض السكان المدنيون في المنطقة لهجمات متزايدة في الأشهر الأخيرة. وفي هذا السياق، نحيط علما بإعلان حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حالة حصار في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. ونأمل أن تقوم الإدارة العسكرية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات لتحييد الجماعات المسلحة بطريقة فعالة، ومعالجة مظالم السكان.

وندين بشدة مقتل أحد حفظة السلام من ملاوي وخمسة مدنيين خلال هجوم مسلح في كيفو الشمالية في ١٠ أيار/مايو. وباسم حكومتي، أتقدم بالتعازي إلى أسر حفظة السلام وحكومة ملاوي وشعبها، وكذلك إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة على وجه السرعة. ومن المؤسف والمثير للقلق أن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام تتزايد، وبالتالي لا بد لنا من اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لحماية مقدمي هذه الحماية.

ونعتقد أن الدبلوماسية الإقليمية الاستباقية التي تمارسها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستساعد على معالجة المشكلة بصورة مشتركة في المقاطعات المتضررة في شرق البلد. وقد وجد البرنامج

الجديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المجتمعي وتحقيق الاستقرار وتنفيذ إصلاحات قطاع الأمن ونظام العدالة مكانا في خطة العمل الوطنية.

ونأمل أن تعجل سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بتلك التدابير، بالإضافة إلى بناء قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. والعمل المتضافر وحده الذي يمكن أن يساعد على إيجاد حل طويل الأجل لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود كذلك التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الجماعات المسلحة تقع على عاتق القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس على عاتق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد تفاقم الوضع الإنساني جراء الجائحة والثوران البركاني لجبل نيراغونغو. فهناك أكثر من ٩ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونأمل أن تتم معالجة الفجوة الواضحة في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بمساعدة سخية من الجهات المانحة.

ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن وحدة حفظ السلام الهندية في غوما قدمت كل مساعدة ممكنة إلى السلطات المحلية والسكان أثناء الثوران البركاني. وأمَّنَ حفظة السلام الهنود أصول الأمم المتحدة في مطار غوما ونشروا قوات للرد السريع.

كما اضطلعوا بدورا رئيسي في تفعيل مركز مراقبة الأزمات، وقدموا المساعدة ووفروا الأمن للسكان المحليين أثناء عملية الإجلاء، فضلا عن الغذاء والماء والمساعدة الطبية. كما عمل حفظة السلام الهنود على كفالة أماكن الإقامة الآمنة والمساعدة الطبية لأفراد الأمم المتحدة الذين تم إجلاؤهم في ساكي، وقدموا الدعم للعودة الآمنة للسكان المشردين إلى المنطقة. كما واصل المستشفى الهندى من المستوى الثالث فى غوما العمل أثناء الثوران البركاني.

وأخيرا، فيما يتعلق بالاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي والمرحلي للبعثة، نتطلع لتلقي الخطة الانتقالية في التقرير المقبل للأمين العام، الذي سيقدم في أيلول/سبتمبر. وينبغي أن يستند الخفض التدريجي إلى الحالة الأمنية في الميدان، وقدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على مواجهة التحديات. وفيما يتعلق بالنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، ندعو إلى تنفيذه بشكل موحد، بحيث يشمل العنصرين النظامي والمدني، بما في ذلك القيادة. وينبغي ألا يكون هناك نهج انتقائي يجعل البلدان المساهمة بقوات وحدها مسؤولة عن الأداء الفعال للبعثة.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): عندما استيقظنا اليوم، شعرنا بالحزن إثر تلقي نبأ الاغتيال الجبان لرئيس هايتي، جوفينيل مويز، في بورت – أو – برانس. وتتقدم المكسيك بأحر تعازيها إلى أقاربه وحكومة هايتي وشعبها. وندين إدانة قاطعة الهجوم والعنف بجميع مظاهره. ونأمل أن يكون هناك تحقيق كامل في الحادث. ويدعو بلدي جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وإدانة العنف حتى يتسنى للأطراف اتخاذ خطوات لكفالة تحقيق السلام والاستقرار في هايتي.

ونشكر الممثلة الخاصة بنتو كيتا وريثا كيبامبي على إحاطتيهما. ونرحب أيضا بممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

منذ أخر جلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.8807)، وكما سمعنا للتو، شهد البلد عددا من التطورات السياسية والأمنية، مثل تشكيل الحكومة الجديدة وإعلان حالة الطوارئ. كما تأثرت الحالة الإنسانية بالثوران البركاني لجبل نيراغونغو. وقد واكبت جميع هذه الأحداث عملية الخفض التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، ترحب المكسيك بتشكيل الحكومة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقدر الجهود المبذولة لزيادة عدد النساء في مجلس الوزراء ونشجع الحكومة على مواصلة السير على هذا الطريق.

وفيما يتعلق بالتطورات الأمنية، نلاحظ التمديد مؤخرا لحالة الطوارئ في منطقتي كيفو الشمالية وإيتوري. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك التدابير الاستثنائية، نشعر بالقلق إزاء العنف المستمر في شرق البلد. وتدين المكسيك بشدة الأعمال التي أسفرت عن مقتل مدنيين، وأثرت أيضا في بعض الحالات على المواقع الدينية في بيني، وكذلك على البنية التحتية للخدمات الأساسية مثل المستشفى العام في بوغا. وندعو إلى التحقيق في تلك الحوادث ومحاسبة المسؤولين عنها.

كما نشعر بالقلق إزاء زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وفي هذا الصدد، نحث السلطات المختصة على فرض ضوابط أكثر صرامة على المواد المستخدمة في صنع تلك الأجهزة.

وإذ أنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية، تشكر المكسيك مختلف السلطات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وموظفي البعثة على عملهم في تقديم الدعم للمتضررين من الثوران البركاني. ونؤكد من جديد أهمية توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية من دون قيود وكفالة أن تكون حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية أولوية.

وتلاحظ المكسيك أيضا أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه الآن الموجة الثالثة من جائحة مرض فيروس كورونا. ونعلم أنه تم إعطاء حوالي ٠٠٠ ٣٦ جرعة من اللقاح. غير أنه من الواضح أن هذا العدد غير كاف لبلد يبلغ عدد سكانه حوالي ٩٠ مليون نسمة. ولذلك، يجب أن نضاعف الجهود لتيسير حصول جميع سكان الكونغو على اللقاحات على نطاق شامل وعادل ومنصف وميسور التكلفة. ويجب أن نضع في اعتبارنا دائما أن تلك اللقاحات سلعة عامة.

وفيما يتعلق بالخفض التدريجي للبعثة، نلاحظ الانسحاب من مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى في ٣٠ حزيران/يونيه. ونشكر البعثة على عملها في هاتين المقاطعتين. وفيما يتعلق بالعملية الانتقالية، ترحب المكسيك بإنشاء الفريق العامل المشترك، الذي يضم عدة كيانات، بما في ذلك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة. وهذه الجهود المنسقة ضرورية لوضع معايير مرجعية، تكفل استمرار التخفيض التدريجي للبعثة ونقل المهام إلى السلطات الوطنية. وتأمل المكسيك أن تستمر هذه العملية وأن تشمل مجموعة متنوعة من أصوات المجتمع المدني، ولا سيما أصوات النساء والشباب.

ونأمل أيضا أن نرى إنشاء برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار على مستوى المجتمعات المحلية، فضلا عن تنفيذ إصلاحات قطاع الأمن. ومن الهام أيضا ضمان استمرار المهام في المجالات الرئيسية، مثل رعاية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويؤدي هذا الدور قسم حماية الطفل التابع للبعثة، بالاشتراك مع اليونيسيف.

ويجب أن نضع في اعتبارنا أن حالة الأطفال في النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية مقلقة للغاية، وأن مواصلة بذل الجهود للتصدي لها ستحول دون حدوث انتكاسات في ذلك المجال.

وختاما، من الضروري في رأي المكسيك تكثيف الأنشطة للتصدي للخطاب الذي يحرض على الكراهية بين المجتمعات المحلية ويتلف النسيج الاجتماعي ويؤدي إلى مزيد من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. ويجب أن تكون الإجراءات الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية جزءا لا يتجزأ من جميع العمليات السياسية الجارية حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها. وقد كان من المفيد جدا أن نسمع منها مباشرة ما هي أولوياتها وأهدافها للأشهر المقبلة. ونعرب عن تقديرنا المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقيادتها والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة. وأشكر السيدة كيبامبي على عرض وجهة نظرها التوعوية بشأن الحالة فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان من المفيد سماع وجهة نظرها في الوقت الذي نستعرض فيه ما أُحرز من تقدم محدود والإجراءات اللازم اتخاذها من الآن فصاعدا.

واسمحوا لي أيضا أن أنضم إلى زملائي أعضاء مجلس الأمن في تقديم خالص التعازي لأسرة وزملاء العريف كامانغا، جندي حفظ السلام الملاوي الذي قتل يوم ١٠ أيار/مايو أثناء خدمته في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات جميع الهجمات ضد حفظة السلام.

ونرحب بتنصيب الحكومة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أمامها فرصة تاريخية لتنفيذ إصلاحات حاسمة لصالح الشعب الكونغولي. وفي سبيل تحقيق نفس الغرض، نشيد أيضا بتعيين عدد قياسي من النساء في المناصب الوزارية، وهو معلم رئيسي في سبيل التمثيل الجنساني العادل. ونتطلع إلى مواصلة التقدم نحو بلوغ الأهداف الطموحة لتحقيق المساواة بين الجنسين التي حددتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لنفسها.

وكما سمعنا اليوم، فإن انعدام الأمن والعنف في شرق الكونغو لا يزالان يهددان المدنيين ويعرضان للخطر المكاسب الهشة التي حققتها بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويظل يساورنا قلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية وتزايد عدد القتلى المدنيين بسبب الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروف عادة باسم تحالف القوى الديمقراطية، وغيره من الجماعات المسلحة.

ولا تزال حالة الحصار غير العادية في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية مستمرة. ومن الأهمية بمكان أن تحترم الأجهزة الأمنية حقوق الإنسان وأن تضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة من النزاع. وتتحمل الحكومة الكونغولية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وينبغي لها أن تتعاون مع البعثة في تنفيذ ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين. وفي جميع جهود تحقيق الاستقرار، ندعو إلى الشفافية والتنسيق بين الشركاء الإقليميين في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

وترحب الولايات المتحدة أيضا بالإطار الجديد الذي وضعته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي وتحقيق الاستقرار، ونشجع على مواصلة اتخاذ الخطوات لتفعيله، بالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة. ويجب على الحكومة الكونغولية أيضا أن تعمل على مواصلة النهوض بإصلاح قطاع الأمن على نحو يراعي المنظور الجنساني.

وتتطلب مواجهة جميع التحديات في شرق الكونغو التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها بموجب إطار الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن والتعاون، من أجل تعزيز الأمن وإنهاء الإفلات من العقاب على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ودعم الاستقرار. ونؤكد مجددا أهمية معالجة الأسباب الجذرية للعنف، بما في ذلك التصدي للاستغلال غير المشروع للمعادن والاتجار بالأسلحة الصغيرة، وتوفير الفرص الاقتصادية البديلة للمقاتلين السابقين ومجتمعاتهم المحلية.

ولا تزال البعثة تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحد من التوترات القبلية، والمساعدة على التقليل من أثر العمليات العسكرية على المدنيين إلى أدنى حد ممكن. ومما يشجعنا كثيرا جهود البعثة لتنفيذ إصلاحات لواء التدخل التابع للقوة، بما في ذلك مشاركة بلدان جديدة من البلدان المساهمة بقوات، ونشر وحدات جديدة لقوة الرد السريع. ولكن الاختبار الحقيقي سيكون في أداء اللواء، لا سيما في إطار تنفيذ مهامه لحمايته المدنيين. ونشيد بالمساهمات الحاسمة التي قدمتها البعثة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، ودعمها للسلطات الكونغولية في ملاحقة مرتكبي الجرائم التي تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان.

ويظل القلق يساور الولايات المتحدة بشأن التقارير التي تفيد بوقوع حوادث الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتظل النساء والفتيات يتضررن من العنف بشكل غير متناسب، ولكنهن يقمن أيضا بأدوار محورية في منع نشوب النزاعات وحلها. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز مشاركة المرأة

مشاركة مجدية في قطاع الأمن، ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها البعثة لمساندة ذلك العمل المهم.

ونرحب بتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتجديد حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول لمدة ١٢ شهرا أخرى. وستواصل تلك التدابير تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا تزال تقارير الفريق ذات قيمة كبيرة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولمجلس الأمن.

وتطلعا إلى لمستقبل، نرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع معايير لتوجيه التخطيط للعمليات الانتقالية في المستقبل، ولنقل المهام إلى فريق الأمم المتحدة القطري، تمهيدا لتولي الحكومة زمام الأمور في نهاية المطاف، الأمر الذي سيسمح بإنهاء بعثة حفظ السلام. ولا يزال تعزيز قدرات السلطات المحلية، ودعم الوساطة على مستوى المجتمعات المحلية، وإعمال سيادة القانون، وإقامة النظام القضائي، شروطا حاسمة لكفالة تحقيق الاستقرار والسلام على المدى الطويل للشعب الكونغولي بمساهمة البعثة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أيضا أن أبدأ بتقديم خالص التعازي لشعب هايتي على مقتل الرئيس مويز وجرح زوجته. ونحن ندين بشدة تلك الجرائم المروعة.

وأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسيدة كيبامبي على إحاطتيهما.

وأود أن أبدأ بالترحيب بإنشاء حكومة جديدة والتقدم المحرز نحو زيادة تمثيل المرأة في الحياة العامة. ونشيد بالتزامات الحكومة بتنفيذ إصلاحات الأمن والعدالة في إطار برنامج عملها وتيسير حماية حقوق المرأة. ومن المهم أن يظل تنفيذ تلك الإصلاحات في طليعة جدول الأعمال، إلى جانب التحضير لانتخابات عام ٢٠٢٣.

ولا نزال نشعر بالقلق لأن الحالة الأمنية في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية استمرت في التدهور، على الرغم من حالة الحصار المعلنة. ومن المثير للقلق أن عددا من الجماعات المسلحة والموظفين الحكوميين يواصلون ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وفي ذلك الصدد، ندين الهجوم الذي وقع مؤخرا على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فأدى إلى مقتل إحدى حفظة السلام أثناء قيامها بكفالة حماية المدنيين في البلد.

ومن المهم في ذلك الصدد بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والتحقيق مع مرتكبي الانتهاكات الخطيرة ومقاضاتهم وتقديمهم إلى العدالة. وفي ذلك الصدد، نشيد بعمل البعثة، إلى جانب لواء التدخل التابع لها، لما تقدمه من دعم مستمر للسلطات الكونغولية والمدنيين في توفير الأمن في المنطقة ومكافحة الإفلات من العقاب.

ومما يثير القلق بنفس الدرجة أن عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والأطفال لا يزال مرتفعا جدا. وفي ذلك الصدد، نشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة التزاماتها وجهودها لمنع هذه الانتهاكات. كما نعرب عن تأييدنا لعمل البعثة واليونيسيف وغيرهما من الشركاء لمشاركتهم في منع هذه الانتهاكات.

وقد تسبب الانفجار البركاني الأخير في مصاعب إضافية للشعب الكونغولي، كما فرض مزيدا من الضغط على الحالة الإنسانية المتردية. ونشيد بالجهود التي بذلتها السلطات الكونغولية وبعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليون والجهات الفاعلة في المجال الإنساني استجابة للآثار المدمرة للانفجار البركاني. ونشجع الحكومة على مواصلة جهودها في التصدي لتأثير جائحة فيروس كورونا.

وفي الختام، نشيد بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة. ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان مواصلة

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأخيرا، نرحب باستمرار تعاون الممثلة الخاصة مع الحكومة الكونغولية في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي والمرحلي للبعثة. ومن المهم أن تتضمن الخطة الانتقالية معايير ومؤشرات موضوعية ويمكن قياسها. وينبغي للحكومة أيضا أن تكفل فرصا متكافئة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، ممن يشاركون في وضع هذه الخطة وتنفيذها.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أعرب عن صدمتنا وعميق تعازينا فيما يتعلق باغتيال جوفينيل مويز، رئيس هايتي، والاعتداء على أسرته. ونعرب عن مواساتنا للأسرة ولشعب هايتي.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. أشكر أيضا الممثلة الخاصة كيتا والسيدة كيبامبي على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. واسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على بعض التطورات الإيجابية الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن تنصيب حكومة جديدة تضم من النساء عددا أكبر من أي وقت مضى، واعتماد برنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، يوفر أساسا متينا للتقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، نحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة المشاركة الفعلية لكل أصحاب المصلحة في جهود الإصلاح الانتخابي الحالية. وتتوقع النرويج أن يسمع صوت الجميع - بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب - في هذا الجهد الشامل المفضي إلى الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٣.

وإذ نرحب بالتقدم المحرز في بعض المجالات، لا يمكننا التقليل من شأن التحديات الخطيرة المتصلة بالاحتياجات الإنسانية وحماية المدنيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه التحديات قد تفاقمت بسبب ثوران بركان نيراغونغو في أيار/مايو.

ومما يبعث على القلق العميق تزايد العنف، لا سيما في مقاطعة إيتوري، وتزايد عدد الانتهاكات ضد الأطفال. ونحن ندين كل الاعتداءات ونطالب الجميع باحترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والامتثال لها. وينطبق ذلك أيضا على مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، الخاضعتين حاليا لحالة حصار.

ومع تقليص بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن إصلاح القطاع الأمني ووضع إطار مستدام لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أمران أساسيان. إلا أن هذه الجهود يجب أن تكملها مبادرات لتعزيز السلام والمصالحة، بما في ذلك من خلال تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وتوفير مزيد من الدعم للعدالة الانتقالية والحوار.

وينبغي لجهود السلام والمصالحة أن تشمل وتمكن الأشخاص المتضررين من عدم الاستقرار والعنف، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني والناجون منه. وفي هذا الصدد، نثني على العمل الممتاز الذي تقوم به المنظمات والأفراد، مثل السيد موكويج الحائز على جائزة نوبل للسلام، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

هناك أمر واحد واضح، وهو أن المبادرات الشعبية المبتكرة التي يقودها السكان المحليون ضرورية إذا ما أردنا الوصول إلى حالة أكثر استقرارا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. علاوة على ذلك، يجب دعم هذه المبادرات من قبل المجلس وأعضاء الأمم المتحدة الأوسع وبلدان المنطقة ومنظماتها. ويأمل وفدي أن يؤدي تشكيل حكومة جديدة إلى خلق زخم جديد للتصدي لتلك التحديات.

ونحن في نقطة تحول من حيث وجود البعثة. والانسحاب الكامل من منطقة كاساى هذا الشهر سيعقبه الخروج من مقاطعة تنجانيقا

في العام القادم. وتتوقع النرويج أن تواصل البعثة العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان استمرار الخفض التدريجي، واستمرار أولويات تحقيق الاستقرار وبناء السلام المبينة في الولاية. ويجب أن يظل دور البعثة في ضمان حماية المدنيين أولوية، حتى مع وجود عدد أقل من القوات. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تلقي الخطة الانتقالية للبعثة في أيلول/سبتمبر، على النحو المطلوب في القرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠).

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تعازينا لأسرة رئيس هايتي مويز وحكومة هايتي وشعبها على هذه المأساة.

وأود أن أشكر السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها المفيدة، والسيدة ريتا كيبامبي على مشاركة أفكارها. وأرحب أيضا بمشاركة ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

وترحب فييت نام بالخطوات المتخذة من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المشكلة حديثا ومن قبل شعبها لضمان الاستقرار السياسي من أجل تنفيذ إصلاحات أساسية نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامين. وقد تجلى هذا الدعم في تأييد البرلمان لبرنامج عمل الحكومة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ بالإجماع تقريبا. ونشيد أيضا بالجهود الحقيقية لزيادة تمثيل المرأة في الحكومة، مما أسفر عن زيادة بنسبة ١٠ في المائة - من ١٧ إلى ٢٧ في المائة - في عدد النساء الأعضاء في الحكومة.

ولكن على الصعيد الأمني، فإن وفدي يشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري بسبب تزايد الأنشطة غير المشروعة للمجموعات المسلحة، فضلا عن استمرار العنف الطائفي في المقاطعات الثلاث وتنجانيقا. وقد وقع العديد من المدنيين الأبرياء، بما في ذلك نساء وأطفال، ضحية لتلك الأعمال العدائية. ونكرر إدانتنا الشديدة للاعتداءات ضد المدنيين وحفظة السلام وموظفي المساعدة الإنسانية، ونطالب بتعزيز حمايتهم.

ولا يزال الوضع الإنساني باعثا على القلق بسبب الحالة الأمنية الهشة، إلى جانب تأثير المصاعب الاجتماعية والاقتصادية والنزوح وجائحة مرض الفيروس التاجي والكوارث الطبيعية، مثل ثوران بركان نيراغونغو. وقد ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة من ١٥,٦ مليون شخص في عام ٢٠٢٠ إلى ١٩,٦ مليون هذا العام - أي ٢١ في المائة من السكان. إضافة إلى ذلك، فإن ٢٧,٣ مليون شخص - أي ٢٩ في المائة من السكان - أكثر من نصفهم من النساء، يواجهون انعدام الأمن الغذائي، ٦,٧ مليون منهم في مستوى الطوارئ ٤ من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعدته لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتطلب الحالة الراهنة في البلد اتخاذ إجراءات مستمرة ومنسقة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ونشجع على بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار فيها، فضلا عن تعزيز المصالحة بين المجتمعات المحلية، والتصدي لخطاب الكراهية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليم. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد أيضا الجهود الرامية إلى تسريع الأنشطة المتصلة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي وتحقيق الاستقرار، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني. ويقدر وفدي أهمية تكثيف التعاون الإقليمي ودعم المجتمع الدولي في معالجة تلك الأسباب الجذرية.

والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يتطلب التعاون الإيجابي بين الأطراف الإقليمية. ونحيط علما بجهود جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة من أجل تعميق التعاون في مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة. ونرحب أيضا بمشاركة الرئيس تشيسيكيدي بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي.

وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تقترن الجهود الرامية إلى كفالة السلام والتنمية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة الشركاء الدوليين. وندعو إلى مواصلة هذا الدعم القيم وتوسيع نطاقه.

ويؤيد وفد بلدي بقوة الدور الهام الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أرض الواقع. وفيما يتعلق باستراتيجية خروج البعثة، نلاحظ التنسيق الوثيق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي والمرحلي للبعثة.

ونظرا لعدم اليقين في عدة أجزاء في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الهام الحفاظ على الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس من خلال كفالة انتقال البعثة على أساس الظروف في ضوء تطور هذه الحالة. إن وضع خطة انتقالية مفصلة، كما هو مطلوب في القرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠)، سيكون له دور كبير في تقييم خطواتنا إلى الأمام.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أشارك الآخرين، وأشارككم، سيدي الرئيس، في إدانة القتل البغيض للرئيس مويز، رئيس هايتي. ونتقدم بتعازينا إلى شعب هايتي وعائلة الرئيس جوفينيل مويس، ونعرب عن مواساتنا للسيدة الأولى المصابة. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل رصد التطورات في هايتي عن كثب، ويجب أن نكفل محاسبة المسؤولين عن القتل.

وأود أن أبدأ ردي على الإحاطة التي قدمت صباح اليوم بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها الشاملة وعلى قيادتها المطمئنة أيضا. وأود أيضا أن أتقدم من خلال الممثلة الخاصة كيتا بتعازينا بمقتل إحدى حفظة السلام الإناث وهي العريف تشيتينجي كامانغا، التي كانت ببساطة تحاول حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقيام بعملها. ومن المروع أن تقتل، ونحن ندين ذلك. كما أنني ممتن جدا للسيدة كيبامبي على شهادتها المباشرة عن الاستجابة لمرض فيروس كورونا في ظل ظروف صعبة للغاية.

وسأركز في بياني على ثلاث مسائل هي: حالة الحصار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة الإنسانية، وانتقال ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك خطة عمل الممثلة الخاصة.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. ولا يزال السكان المدنيون يواجهون هجمات مروعة تشنها الجماعات المسلحة، ولا يزال أفراد من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية يفقدون حياتهم وهم يحاولون التصدي لهذه الجماعات المسلحة. ويلزم بذل جهود متضافرة لمكافحة الجماعات المسلحة، وإيقاف الدعم المقدم من داعميهم السياسيين والاقتصاديين.

ونحيط علما في هذا السياق بحالة الحصار التي أعلنها الرئيس تشيسيكيدي في ٦ أيار/مايو، واعترافه بالتحديات التي يتعين على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التغلب عليها من أجل التصدي بفعالية للجماعات المسلحة، والتزامه بالتصدي لتلك التحديات. إن الطريقة التي تنفذ بها حالة الحصار ستحدد نجاحها، وفي هذا الصدد، تحث المملكة المتحدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على كفالة أن تظل حالة الحصار شفافة ومحدودة زمنيا، وأن يستمر تنفيذها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونشجع أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على زيادة تعاون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك التخطيط المشترك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكفالة تنسيق الجهود للتصدي للجماعات المسلحة.

وفي سياق متصل، نتطلع إلى استكمال تحسينات لواء التدخل التابع للقوة التابعة لهذه البعثة في وقت لاحق من هذا الشهر، ونتفق أيضا تماما مع تقييم الممثلة الخاصة كيتا بأن الوسائل العسكرية وحدها لا يمكن أن توفر الأمن أو تكفله. ويجب أن تركز حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استخدام الأمن لتعزيز الحكم.

وكما أشرنا عدة مرات من قبل، فإن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مزرية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديد المستمر الذي يشكله كوفيد-١٩، مما يجعل البلد، كما سمعنا اليوم، عرضة بشدة للآثار الصحية والغذائية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية

للجائحة. وقدمت المملكة المتحدة ما يقرب من ١٧ مليون دولار لدعم استجابة جمهورية الكونغو الديمقراطية لكوفيد-١٩، والاستجابة السريعة والفعالة لعودة تفشي الإيبولا مؤخرا في كيفو الشمالية، مما يدل على أهمية الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية من خلال الهياكل الصحية والقيادة المحليين.

وفيما يتعلق بانتقال وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ترحب المملكة المتحدة بإنشاء الفريق العامل المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة. ونشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على المشاركة الكاملة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والفريق القطري التابع للأمم المتحدة من خلال الفريق العامل المشترك، بما في ذلك وضع خطة انتقالية مشتركة تقدم إلى المجلس في أيلول/سبتمبر.

وسيكون التنسيق الفعال بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري أساسيا أيضا لنجاح المرحلة الانتقالية، ونشجع على مواصلة الجهود للتغلب على تحديات التنسيق المتبقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي أحرز في تنجانيقا للجمع بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والسلطات المحلية والمجتمع المدني من أجل تفعيل الخطة الانتقالية على مستوى المقاطعات. وبالإضافة إلى وقف عمليات البعثة في كاسايس، ستمكن هذه الجهود المشتركة في تنجانيقا البعثة من تركيز جهودها على المقاطعات الثلاث المتبقية في شرق الجمهورية الديمقراطية التي تضررت بشدة من النزاع. ومع تقدم عملية انتقال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيكون من الهام التفكير في التجارب والدروس المستفادة في المقاطعات التي غادرتها البعثة بالفعل.

وأخيرا، نريد أن ندعم الأهداف الأربعة للممثلة الخاصة كيتا، التي حددتها بوضوح شديد في إحاطتها صباح اليوم. ونتفق على أن من الأهمية بمكان أن تدعم بعثة منظمةُ الأمم المتحدة الحكومةَ في تنفيذ خطة عمل الحكومة. ونتفق على أن إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٣ في الوقت المحدد أمر بالغ الأهمية، ونشجعها على مواصلة الضغط من أجل إجراء التعيينات الصحيحة الآن حتى تتمكن جمهورية الكونغو الديمقراطية من التحضير بفعالية لإجراء انتخابات ذات مصداقية. ونعتقد أيضا أنه ينبغي السعي بنشاط إلى المشاركة السياسية لكفالة إيجاد حلول غير عسكرية للعنف. وأخيرا، نتفق على أنه عندما يتعلق الأمر بالمعايير الانتقالية، فإننا بحاجة إلى أن نرى صلة واضحة بين خطة عمل الحكومة والنتائج التي تحرك العملية الانتقالية.

وأشكر الممثلة الخاصة مرة أخرى على قيادتها.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد تلقينا بحزن بالغ نبأ الأحداث المروعة التي أدت إلى اغتيال رئيس هايتي، جوفينيل مويز. ونود أن نتقدم بخالص تعازينا إلى حكومة هايتي وشعبها وإلى عائلة الرئيس المقتول.

نشكر السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها. واستمعنا أيضا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها ريثا كيبامبي.

تراقب روسيا عن كثب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث فرضت حالة حصار بسبب الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة في المقاطعات الشرقية. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال لدى الجماعات المسلحة غير الشرعية قدرة عسكرية.

ويتمثل التهديد الرئيسي تحالف القوى الديمقراطية. ويساورنا قلق بالغ إزاء زيادة عدد الضحايا بين السكان المدنيين الذين قتلوا على أيدي العصابات المسلحة. فوفقا للأمم المتحدة، تجاوز هذا العدد ٥٠٠ شخص، خلال الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه.

ومما يثير القلق البالغ أن السلطات الكونغولية لم تتمكن حتى الآن من حل مشكلة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتصديرها من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تستخدمها الجماعات المتحالفة غير الشرعية لتمويل أنشطتها.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أنه بفضل الجهود التي تبذلها الحكومة والبعثة، فإن الحالة في مقاطعة تنجانيقا تستقر تدريجيا. كما نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية، التي تشكل مصدر قلق بالنسبة لنا. وقد تدهورت الحالة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا وبداية التراجع الاقتصادي في البلد، وازدادت سوءا بسبب ثوران بركان نيراغونغو في كيفو الشمالية، الذي أودى بحياة أكثر من ٣٠ شخصا وخلف أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص بلا مأوى. وأجبر الآلاف على الفرار إلى المناطق المجاورة.

ونود أن نشيد بشكل خاص برد الفعل السريع من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تمكن معظم الناس بفضله من العودة إلى ديارهم. كما نود أن نسلط الضوء على دور حفظة السلام التابعين للبعثة، بمن فيهم الطيارين الروس المتعاقدين، الذين قدموا المساعدة للاجئين والضحايا.

ونتوقع أن تتمكن الحكومة من استعادة السيطرة على الحالة الأمنية، وتركيز جهودها على تحسين الحالة الإنسانية، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وحل المنازعات الحدودية مع جيرانها والنزاعات بين القبائل، وتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، نحيط علما ببرنامج العمل الحكومي المعتمد للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

وفي الوقت نفسه، من المهم مواصلة العمل على تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتتمثل إحدى الركائز الرئيسية لذلك الاتفاق في توسيع نطاق التعاون الأمني بين بلدان المنطقة. كما نأمل أن تسهم استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى في تطبيع الحالة هناك.

ونرحب بدور حفظ السلام الذي يضطلع به قادة دول منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونرى أنه من المهم جدا أن تواصل الجهات الفاعلة الإقليمية جهودها لتهيئة مناخ من التعاون في ذلك الجزء من القارة.

وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرات السلام التي اتخذتها دول المنطقة، ولا سيما استعداد الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، لتقديم مساعيه الحميدة لإيجاد حل للنزاعات في القارة. كما نرحب بما عقده من اجتماعات مع رئيسي أوغندا ورواندا. وخلال تلك الاجتماعات، نوقشت مسائل إقامة تعاون اقتصادي ثنائي، فضلا عن وضع تدابير مشتركة ضد الجماعات المسلحة غير المشروعة.

وتعتزم روسيا، بما في ذلك بصفتها من المشاركين في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، مواصلة الإسهام بنشاط في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل.

وختاما، نود أن نعرب عن دعمنا لما تبذله البعثة من جهود من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وقد شعرنا بالجزع لسماع تقارير عن الاحتجاجات ضد وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي وقعت في أوائل نيسان/أبريل في كيفو الشمالية، فضلا عن الهجمات التي شنها السكان المحليون على البعثة. ونعتقد أن مثل هذه الأعمال يمكن أن تعرقل أنشطة البعثة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالفرنسية*): نشعر بحزن عميق إزاء الاغتيال المروع للرئيس جوفينيل مويز، رئيس هايتي والهجوم على زوجته. ونعرب عن خالص تعازينا للأسرة ولهايتي حكومة وشعبا.

وأود أن أشكر السيدة بنتو كيتا والسيدة ريثا كيبامبي على بيانيهما البالغي الأهمية والمستنيرين. وتعرب أيرلندا عن امتنانها لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لما قامت به من عمل هام جدا وما قدمته من معلومات اليوم عن الحالة فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نحيط علما بتسليم مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد

العالمي للقاحات مؤخرا، ونأمل أن توزع جرعات اللقاح ويتم التلقيح بها في جميع أنحاء البلد.

ويمثل اعتماد برنامج عمل اتحاد الأمة المقدس خطوة هامة إلى الأمام من أجل تحقيق التغيير والإصلاح في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. ويمكن أن يعود ذلك بالنفع على الشعب الكونغولي بطرق شتى، بما في ذلك عن طريق تحسين الاستقرار، وتعزيز نظم الحكم، وتمكين المرأة، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد.

ونرحب بجهود الرئيس تشيسيكيدي، بوصفه رئيس الاتحاد الأفريقي، لتعميق مشاركة الاتحاد الأفريقي في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان تيسير التعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى وكذلك دول الجوار للتصدي للتهديدات المشتركة، ولا سيما التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتثني أيرلندا على الأولوية التي يوليها الرئيس تشيسيكيدي، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، لمشاركة المرأة في عملية السلام والمفاوضات. كما نشيد بجهوده الرامية إلى زيادة عدد النساء في الحكومة. ويجب أن يستمر هذا الاتجاه في تنفيذ خطوات حقيقية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(تكلمت بالإنكليزية)

ويساور أيرلندا قلق عميق إزاء تزايد انعدام الأمن، وتدهور الحالة الإنسانية، والمستويات المقلقة لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة التابعة للدولة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأضاف الثوران البركاني الأخير إلى حالة الهشاشة المتعددة والمتداخلة التي تواجه شعب البلد ومنطقة البحيرات الكبرى، بل وأوضح ذلك.

ويدل إعلان الرئيس تشيسيكيدي عن حالة الحصار على حجم العنف في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية. ونعتقد أنه من المهم أن تحترم جميع الجهات الفاعلة حقوق الإنسان خلال هذه الفترة.

ولا تزال الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة التابعة للدولة، تثير قلقا عميقا. وترحب أيرلندا بالجهود المبذولة لإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات. غير أن التقارير المستمرة عن انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، تسلط الضوء على أنه يجب على السلطات أن تضاعف جهودها على وجه السرعة لمحاسبة الجناة.

إن الحالة الهشة لأضعف الفئات على الإطلاق، وهم الأطفال، المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن تظل ببساطة محور تركيزنا. ويستحق جميع الضحايا والناجين الحصول على الدعم المناسب والوصول إلى العدالة، ويجب أن تتاح لهم إمكانية ذلك. وتقع على عاتق الحكومة الكونغولية مسؤولية واضحة عن ضمان توفير ذلك.

وقد سمعنا في إحاطاتي اليوم أن الحالة الإنسانية لا تزال قاتمة، مع وجود عدد مثير للصدمة يبلغ ٢٠ مليون شخص الآن بحاجة إلى المساعدة. إن معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد والتشرد تبعث على القلق العميق.

ومن الواضح أن اجتماع النزاع والكوارث الطبيعية وتفشي جائحة كوفيد-١٩ يسهم في تفاقم تلك الحالة. وتواصل أيرلندا تقديم الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية حكومة وشعبا، وقد قدمت أكثر من ٤,٥ ملايين يورو في شكل مساعدات إنسانية حتى الآن هذا العام.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من العمل بحرية وأن يحترم الحيز الإنساني. وندين جميع الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني بأشد العبارات الممكنة.

وبالنظر إلى المستقبل، من الأهمية بمكان أن يتم الخفض التدريجي للبعثة على أساس الظروف وأن يجري بما يتماشى مع الحالة الأمنية على أرض الواقع. كما يجب أن يشمل تنفيذ الخفض التدريجي إصلاحات حاسمة في قطاعي العدل والأمن، بالاعتماد على الأدوات والجهات الفاعلة في جميع مجالات المساعدة الإنسانية وحل النزاعات والتنمية المستدامة.

ترحب أيرلندا بإنشاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرى أنه يجب أن يكون فعالا وشاملا إذا أردنا تحقيق سلام دائم. تُبرز مرة أخرى الأحداث الأخيرة في غوما أهمية الروابط بين بناء السلام والعمل الإنساني والتنمية المستدامة.

وينبغي تفعيل وتنفيذ المرحلة الانتقالية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام، والمنظمات غير الحكومية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأساسي بالمطلق شمول النساء وأعضاء المجتمع المدني بصورة مجدية في تخطيط المرحلة الانتقالية وتنفيذها ورصدها. وهذا يوفر إلى حد بعيد أفضل فرصة للاستدامة.

نعرف أن بعثة جمهورية كوريا تفعل الكثير لكبح تصعيد الهجمات على المدنيين، وهي مهمة في صميم ولايتها. غير أن أيرلندا تشعر بالقلق إزاء تزايد المشاعر المناهضة للبعثة في شكل احتجاجات وهجمات. ولا يمكن أن ينجح تنفيذ ولاية البعثة إلا بدعم من شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسنواصل، من جانبنا، دعم العمل المهم الذي تقوم به البعثة.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، من الواضح أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر في أوقات عصيبة من تاريخها. وهذا يتطلب مشاركة مستمرة وعميقة من جانب المجتمع الدولي والمجلس بصفة خاصة. أود أن أؤكد من جديد دعم بلدي القوي، أيرلندا، لقوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا.

(تكلم بالفرنسية)

أشكر السيدة بينتو كيتا على إحاطتها. وأرحب أيضا بالتزام السيدة ريتا كيابمبي وجميع النساء في الخطوط الأمامية بالاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

أود أن أبرز ثلاث نقاط.

أولا، هناك حاجة ملحة إلى وقف العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن استخدام قنابل محلية الصنع في بيني تطور مقلق تدينه فرنسا بشدة. ونظرا لتزايد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، لا بد من إعادة تركيز بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على المقاطعات الشرقية. ويجب أن تعبئ البعثة وسائل حماية المدنيين تعبئة كاملة، بالاشتراك مع القوات المسلحة للبلد نفسه. ويجب أن يقوم لواء التدخل التابع للقوة، الذي تم تعزيزه مؤخرا، بدوره الكامل في هذا الصدد.

ترحب فرنسا بالتزام العديد من القادة السياسيين وأعضاء المجتمع المدني بمكافحة خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف القبلي. ويجب ألا يوجه خطاب الكراهية ضد المؤسسات الكونغولية أو الوجود الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قال الرئيس تشيسيكيدي مؤخرا في بيني: "بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية موجودة هنا لمساعدتنا على تحقيق الاستقرار في البلد".

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية فيما يتعلق بحقوق السكان وصحتهم، وهي مسألة يجب أن تكون محور اهتمامنا. ويجب احترام حقوق الإنسان وضمان سلامة الأماكن المدنية، ولا سيما في المناطق الخاضعة لحالة حصار. ويجب أن تستمر مكافحة الإفلات من العقاب، وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بإدانة المحكمة العسكرية في إيتوري ٢١ فردا من مقاتلي اتحاد الثوار للدفاع عن شعب الكونغو بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

إن الحالة الإنسانية آخذة في التدهور. فقد أشارت السيدة كيبامبي إلى ضخامة احتياجات السكان في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وبما أن البلد قد تعرض لموجة ثالثة من المرض، فقد وقعت فرنسا وجمهورية الكونغو الديمقراطية اتفاقا بمبلغ ٩ ملايين يورو من أجل تعزيز النظام الصحي في كيفو الشمالية. إن الهجمات على المستشفيات غير مقبولة. ومنذ تجديد نظام الجزاءات المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يجوز لمجلس الأمن أن يحدد هوية الذين يشنون هجمات على العاملين في المجال الطبي أو الإنساني، وكذلك أولئك الذين يخططون لهذه الهجمات أو يدعمونها أو يشاركون فيها، وأن يخضعهم لنظام الجزاءات.

ثالثا وأخيرا، ثمة ضرورة إلى إصلاحات تصاحب انتقال بعثة الأمم المتحدة. ويجب أن يظل تحقيق الاستقرار في شرق البلد أولوية بالنسبة للحكومة الجديدة. ويشمل ذلك تنفيذ استراتيجية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، التي ينبغي أن تحول دون حدوث دورة جديدة من العنف. ويجب أن يستمر إصلاح الشرطة والجيش. ويجب أيضا وضع إطار شفاف وموثوق به لانتخابات عام ٢٠٢٣. ولن تُؤْتِي تلك الجهود أُكُلَهَا إلا بالتزام قوي من بلدان المنطقة. لقد حان الوقت لترجمة المشاورات التي تجري بين أصحاب المصلحة في إطار فريق الاتصال والتنسيق الجديد إلى واقع عملي. وترحب فرنسا بتلك المبادرة، التي تتماشى مع روح اتفاق أديس أبابا الإطاري.

يتطلب انسحاب بعثة الأمم المتحدة من كاساي ثم تنجانيقا زيادة وجود وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وهنا تصبح مشاركة المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية أساسية. ويجب على صندوق بناء السلام أيضا أن يواصل عمله بالتنسيق مع صندوق تحقيق الاستقرار.

إن مستقبل الشعب الكونغولي الذي نأمل أن يتسم بالاستقرار والتنمية والسلام، يتوقف على التزامنا المستمر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أستهل كلمتي بتقديم أخلص مشاعر العزاء إلى حكومة وشعب هايتي، وكذلك إلى أسرة فخامة السيد جوفينيل مويز، رئيس جمهورية هايتي، إثر اغتياله. ونتمنى أيضا الشفاء العاجل لزوجته التي أصيبت بجروح.

أود أيضا أن أهنئكم، سيدي، على رئاسة فرنسا لمجلس الأمن لهذا الشهر.

أرحب بتقرير الأمين العام (S/2021/587)، الذي قدمته ممثلته الخاصة ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة بينتو كيتا، التي أشكرها على حضورها وجهودها المتواصلة من أجل إحلال السلام والأمن في ربوع بلدي. وأرحب أيضا بحضور السيدة ريتا كيبامبي، نائبة رئيس مختبر البيولوجيا الطبية في عيادة نغاليما، وأقدر لها إحاطتها الإعلامية للمجلس.

اسمحوا لي أن أدلي بعدة ملاحظات بشأن بعض النقاط التي تناولها التقرير المذكور أعلاه، ولا سيما بشأن الأوضاع السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان، وكذلك بشأن استراتيجية الخروج للبعثة.

لقد اتسمت الحالة السياسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الصعيد الوطني بتشكيل الاتحاد، وهو الائتلاف السياسي الجديد الذي أُنشئ بمبادرة من فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٦ نيسان/أبريل أقر البرلمان برنامج عمل تلك الحكومة، بقيادة دولة رئيس الوزراء، السيد جان ميشيل ساما لوكوندي كيينغي.

وبذلك أذن للحكومة، بموافقة الممثلين المنتخبين للشعب واعترافهم، بتنفيذ الإصلاحات المدرجة في برنامج عملها، ولا سيما في مجالات الأمن والعدالة والإدارة، من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق التنمية المستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما على صعيد التعاون الإقليمي، فيواصل رئيس الدولة جهوده لتطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، سواء في سياق التكامل الاقتصادي، أو في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة. وفي هذا السياق، من المناسب أن نلاحظ، بوجه خاص، توقيع مذكرة تفاهم بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا في حزيران/يونيه بشأن تحديد مواقع متمردي القوات الديمقراطية المتحالفة الأوغندية، والتجارة عبر الحدود بين البلدين، وشق طريق من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر بيني، من بين أمور أخرى. كما تم توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بما في ذلك اتفاق بشأن تعزيز الاستثمارات وحمايتها.

أما على الصعيد الأمني، فقد تصدرت الأخبار في البلد الخطوة التي اتخذها رئيس الدولة في ٣ أيار/مايو بإعلان حالة الطوارئ في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، فضلا عن تعيين حكام عسكريين وحكام شرطة، ونواب حكام في المقاطعتين. وقد مكّن ذلك القرار من إحراز تقدم كبير في مكافحة الجماعات المسلحة المقاومة، وتجريد منطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية من السلاح. وبفضل هذا التدبير، تحققت مكاسب كثيرة، بما في ذلك إبطال قدرة عناصر كثيرة من تلك الجماعات المسلحة ثم استسلامهم، فضلا عن تفكيك عدة شبكات للاتجار غير المشروع بالأسلحة، والذخائر، والمعادن، والإمدادات الغذائية وغير الغذائية إلى الجماعات المسلحة.

ويشكل إعلان حكومتي عن حالة الطوارئ ونتائجها حتى الآن فرصة ينبغي أن نغتنمها بتوحيد جهودنا للقضاء على القوى السلبية وإنهاء حلقة العنف المفرغة نهائيا. وعلاوة على ذلك، وبغية كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان أثناء حالة الحصار في المقاطعتين المعنيتين، أنشأت الحكومة والجيش آليات تأديبية لمعاقبة الجنود الذين ينتهكون تلك الحقوق عقوبة صارمة.

وفي سياق تنفيذ القرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠) والتوصيات الواردة فيه بشأن الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة، أنشئ فريق عامل مشترك بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوضع خطة انتقالية لكفالة انسحاب البعثة انسحابا تدريجيا ومسؤولا ومنظما ونهائيا. وفي الوقت نفسه، أغلق مكتبا البعثة في كانانغا وتشيكابا في كاساي منذ ٣٠ أيار/مايو، مما أدى إلى بدء عملية فض الاشتباك.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوة حكومة بلدي للمجتمع الدولي وأصدقاء وشركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى العمل معا للقضاء على القوى السلبية التي عملت في الأجزاء الشرقية والشمالية من بلدنا على مدى السنوات العشرين الماضية. وأؤكد للمجلس عزم رئيسنا على استعادة السلام في شرق بلدنا لتمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من مواصلة السير على طريقها الثابت نحو سيادة القانون الحقيقية. وسيتحقق ذلك بواسطة حكومة فعالة قادرة على إدارة حدودها والدفاع عنها على نحو أفضل وممارسة سلطة الدولة على البلد بأسره.

وقبل أن أنهي بياني، باسم جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن أشكر البلدان المساهمة بقوات على دعمها، وأن أشيد بجميع الذين فقدوا أرواحهم في سعيهم إلى تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما ذوي الخوذ الزرق التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم الأفراد من ملاوي، كما ذكر آنفا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠